الأمم المتحدة

A/AC.109/2024/8

الجمعية العامة

Distr.: General
21 February 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة 3

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 3

ثالثا – الميزانية 6

رابعا – الأحوال الاقتصادية 6

ألف – لمحة عامة 6

باء – الخدمات المصرفية والمالية 7

جيم – النقل 8

دال – السياحة 9

خامسا – الأحوال الاجتماعية 9

ألف – العمل 9

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا ومن مصادر متاحة ليطلع عليها عامة الناس، بما فيها مصادر حكومة الإقليم. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة عبر الرابط التالي: https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

020424 200324 24-04505 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية 10
جيم – الصحة العامة 10
دال – التعليم 10
هاء – الجريمة والسلامة العامة 11
واو – حقوق الإنسان 11
سادسا – البيئة 11
سابعا – منتدى الحوار بشأن جبل طارق 13
ثامنا – وضع الإقليم في المستقبل 13
ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة 13
باء – موقف حكومة الإقليم 14
جيم – موقف إسبانيا 15
دال – المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا 16
هاء – المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق 16
تاسعا – نظر الأمم المتحدة في المسألة 17
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة 17
باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) 17
عاشرا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 17

أولا - لمحة عامة

1 - جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرَّس في دستور كل إقليم؛ وقد تنازلت إسبانيا عن السيادة على جبل طارق للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوتريخت في عام 1713، ومعها عن السيادة على المياه الإقليمية المنبثقة من السيادة على الأرض. أما إسبانيا فتزعم بأنها، بموجب المادة 10 من المعاهدة، لم تتنازل إلا عن مدينة جبل طارق وقلعته وميناءه ودفاعاته وحصونه. وبناءً على نداء وجَّهته الجمعية العامة قبل وقت طويل إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار 2070 (د-20)، المتخذ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1965)، حثت الجمعية العامة حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة في عام 2023، في مقررها 513/78، على القيام بجملة أمور منها أن تتوصلا، مُراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، وانطلاقا من روح إعلان بروكسل المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1984، إلى حل نهائي لهذه المسألة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفروع من الثامن إلى العاشر أدناه).

2 - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، ويصله بها برزخ يناهز طوله 1,6 كيلومتر. ويقابل جبلَ طارق على الجانب الآخر من الخليجِ ميناءُ الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة 8 كيلومترات غرباً، وتقع قارة أفريقيا على مسافة 32 كيلومترا جنوب مضيق جبل طارق. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة منطقة جبل طارق 5,8 كيلومترات مربعة؛ ووفقا لإسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، فهي تبلغ 4,8 كيلومترات مربعة. ولا تزال القضايا المتصلة بالبرزخ والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق موضع نزاع.

3 - ويبلغ عدد سكان الإقليم 003 34 نسمة (بيانات عام 2016). وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق، الذي يُتداول بسعر صرف يعادل الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبلدان في شمال أفريقيا. وينص قانونُ الجنسية البريطانية لعام 1981، بصيغته المعدلة بقانون الجنسية والحدود لعام 2022، وقانونُ أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية لمن يستوفون الشروط من مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية. وتتألف القوات البريطانية في جبل طارق من نحو 000 1 فرد، يشملون الأفراد العسكريين التابعين المملكة المتحدة، والأفراد النظاميين والاحتياطيين في كتيبة جبل طارق الملكية، وموظفي الخدمة المدنية في وزارة الدفاع، والمدنيين المستخدمين محليا.

ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

4 - عملاً بالأمر الدستوري لجبل طارق لعام 2006، تتألف حكومة جبل طارق من الوزراء المنتخبين الممثَّلين في مجلس الوزراء، إلى جانب الحاكم الذي يمثل التاج البريطاني في جبل طارق. ويشغل الفريق بحري ديفيد ستيل منصب حاكم جبل طارق منذ 11 حزيران/يونيه 2020. ووفقاً لدستور عام 2006، يكون الحاكم مسؤولا عن إدارة الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة، بالاشتراك

مع هيئة شـــرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصـــب العامة، حســـبما يخوّله الدســـتور من صلاحيات. وتكون حكومة جبل طارق المنتخَبة مسؤولة عن سائر الأمور.

5 - وبعد إجراء انتخابات، يعيّن الحاكم في منصـــب الوزير الأول العضـــوَ المنتخب في برلمان جبل طارق الذي يراه الحاكم مرجحا لنيل أكبر قدر من الثقة بين أعضـــاء البرلمان. ويعين الحاكمُ أيضـــا الوزراءَ الآخرين، وفقا لمشـــورة الوزير الأول، من بين أعضـــاء البرلمان. ووفقا لدســـتور عام 2006، يجوز للبرلمان أن يسن قوانين للحفاظ على السلام والنظام في جبل طارق وتعزيز الحكم الرشيد فيه، في حين يحتفظ التاج البريطاني بكامل صـــلاحية ســـن القوانين من حين لآخر بشـــأن نفس المســـائل المذكورة أعلاه. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم يمارس التاج البريطاني هذه الصـــلاحيات منذ أن دخل دســـتور عام 2006 حيز النفاذ. ويتضمن دستور عام 2006 أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

6 - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة للاســـتئناف، ولاحقا لدى مجلس جلالة الملك، الذي يتصرف بناءً على مشورة اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص.

7 - وقد فاز ائتلاف حزب العمال الاشـــتراكي لجبل طارق/الحزب الليبرالي لجبل طارق، بزعامة فابيان بيكاردو، في الانتخاب العام الذي أُجري في 12 تشـــرين الأول/أكتوبر 2023 بنســـبة 49,9 في المائة من الأصوات، وحصل بذلك على 9 مقاعد في البرلمان. وحصل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق على ثمانية مقاعد. وفي وقت لاحق، أعيد انتخاب الســـيد بيكاردو، الذي يشـــغل منصـــب الوزير الأول منذ 9 كانون الأول/ديسمبر 2011، لفترة ولاية رابعة. ويجب إجراء الانتخاب المقبل بحلول شباط/فبراير 2028.

8 - ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن جبل طارق، باعتباره إقليماً منفصـــلا معترفا به من قبل الأمم المتحدة ومدرجا منذ عام 1946 في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يخولها ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد المملكة المتحدة أيضا أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير. وللدولة القائمة بالإدارة موقف واضح مفاده أن دستور عام 2006 يحدِّد الاختصاصات ذات الصلة لحكومتَي المملكة المتحدة وجبل طارق.

9 - وتتمســـك إســـبانيا بموقفها المتمثل في أن دســـتور عام 2006 لا يؤثر على الصـــفة الدولية لجبل طارق؛ وأن اعتماد هذا الدستور كان إصـــلاحا للنظام الاستعماري، الذي ما زال على حاله دون تغيير؛ وأن ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلَّقة، التي ينطبق عليها مبدأ الســـلامة الإقليمية لا مبدأ تقرير المصـــير، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 2353 (د-22). وفي ذلك السياق، تؤكد إسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة المتحدة بصـــفتها الدولة القائمة بالإدارة المســـؤولة عن العلاقات الخارجية للإقليم، بما في ذلك الصـــكوك المبرمة في مجالات الخدمات المالية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة.

10 - ووُقع الاتفاق الدولي للضـــرائب وحماية المصـــالح المالية بين إســـبانيا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق في 4 آذار/مارس 2019 ودخل حيز النفاذ في 4 آذار/مارس 2021. وأنشـــئت بموجب الاتفاق هيئة اتصال ولجنة تنسيق مشتركة.

11 - وفي 30 كـانون الثـاني/ينـاير 2020، صـــدَّق مجلس الاتحـاد الأوروبي على الاتفـاق المتعلق بانسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، بما في ذلك بروتوكول بشأن جبل طارق، والإعلان السياسي بشأن العلاقات المستقبلية بين الاتحاد

الأوروبي والمملكة المتحدة. وعقدت اللجنة المتخصصة المعنية بجبل طارق، التي أُنشئت بموجب اتفاق الانسحاب والتي تضم ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، اجتماعات في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفي نيسان/أبريل 2021. وفي الاجتماع الأخير المذكور، لم تُناقش إلا مسألة حقوق المواطنين.

12 - وترى إسبانيا أن التزام المملكة المتحدة فيما يتعلق بالفقرة 3 من المادة 3 من البروتوكول المتعلق بجبل طارق، بخصوص نظام تتبع منتجات التبغ والتدابير الأمنية المتعلقة بها، الذي كان ينبغي بدء العمل به بحلول 30 حزيران/يونيه 2020، لم يتم الوفاء به ولم تُحرز أي أوجه تقدم في ذلك حتى 8 كانون الثاني/يناير 2024. وتلاحظ إسبانيا أن الاتحاد الأوروبي يرى أيضا أن المملكة المتحدة لم تفِ بالتزاماتها، على النحو المنصوص عليه في البروتوكول المتعلق بجبل طارق، فيما يتصل بإنشاء نظام لتتبع منتجات التبغ والتدابير الأمنية المتعلقة بها وتبادل المعلومات.

13 - وتؤكد المملكة المتحدة، إلى جانب حكومة جبل طارق، أنهما ما زالا ملتزمين بتنفيذ نظام يعمل بكامل الفعالية لتتبع منتجات التبغ والتدابير الأمنية المتعلقة بها. وتذكر المملكة المتحدة أن الحكم الذي يتناول هذا الالتزام بموجب البروتوكول المتعلق بجبل طارق انقضت مدة سريانه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أي في نهاية الفترة الانتقالية المتعلقة بخروجها من الاتحاد الأوروبي، أو ما يعرف باسم "بريكزيت". وتذكر المملكة المتحدة أيضا أن حكومة جبل طارق تواصل، منذ ذلك التاريخ، تشغيل النظام وتحسين خصائصه الوظيفية، وهو ما يدل على التزامها المستمر بالوفاء بالالتزامات التي تقضي بها اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. وتشير المملكة المتحدة كذلك إلى الجهود المستمرة التي يبذلها جبل طارق، بما في ذلك تنفيذ النظام المؤقت للتعقب والتتبع في عام 2020، للتوصل إلى حل دائم لتتبع منتجات التبغ والتدابير الأمنية المتعلقة بها تمشيا مع اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ الذي وُسع نطاقه ليشمل جبل طارق في عام 2020 ومع مراعاة التطورات ذات الصلة في المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق.

14 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتفقت حكومتا إسبانيا والمملكة المتحدة على الإطار المقترح لصك قانوني بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي يحدد علاقة جبل طارق مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وينص على عدم المساس بمسألة السيادة والولاية، وعرضتا الإطار على المفوضية الأوروبية لتنظر فيه. وفي أعقاب قرار اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021 يأذن بفتح مفاوضات بشأن اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق، عُقدت 15 جولة من المفاوضات آخرها في 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر 2023.

15 - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تلتزم المملكة المتحدة وجبل طارق بالعمل من أجل إبرام معاهدة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة استنادا إلى الإطار السياسي المبرم مع إسبانيا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

16 - وقد صرّح رئيس حكومة إسبانيا، بيدرو سانشيث بيريث كاستيخون، في كلمة أدلى بها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 أيلول/سبتمبر 2023، أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أبرمت إسبانيا والمملكة المتحدة اتفاقا ثنائيا بشأن جبل طارق في سياق مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي. وذكر أن

إسبانيا تعمل منذ ذلك الحين بلا كلل من أجل أن يشكل هذا التفاهم الأساس لعلاقة الإقليم مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل، واثقة من أن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة سيتمكنان من التوصل إلى اتفاق بشأن جبل طارق في أقرب وقت ممكن. وقال إن هذا الاتفاق يجب أن يكون متسقا تماما مع موقف الأمم المتحدة بشأن ذلك الإقليم، الذي تؤيده إسبانيا تأييدا كاملا، وأنه يجب أيضا أن يحترم احتراما تاما الموقف القانوني لإسبانيا فيما يتعلق بالسيادة والولاية فيما يتعلق بجبل طارق. وذكر أنهما يأملان في العمل على إنشاء منطقة اجتماعية اقتصادية مزدهرة تشمل كامل منطقة جبل طارق وكامبو جبل طارق أيضا (انظر A/78/PV.7).

ثالثا - الميزانية

17 - تُقدَّر إيرادات حكومة الإقليم للفترة 2023/2022 بمبلغ 731 مليون جنيه إسترليني ونفقاتها بمبلغ 745,7 ملايين جنيه إسترليني. وفيما يتعلق بالسنة المالية 2024/2023، قدَّرت حكومة الإقليم إيراداتها الإجمالية بمبلغ 723,9 مليون جنيه إسترليني ونفقاتها بمبلغ 721,3 مليون جنيه إسترليني، ووافقت على رصد مبلغ 48,1 مليون جنيه إسترليني للإنفاق على مشاريع التشييد، يُموَّل عن طريق صندوق التحسين والتنمية. وفي عام 2020، في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قدمت المملكة المتحدة ضمان قرض لجبل طارق يصل إلى 500 مليون جنيه إسترليني حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وتم تمديد الضمان حتى عام 2026.

18 - وتعتبر إسبانيا جبل طارق من مناطق الولاية غير المتعاونة وفقا لأمرها الوزاري الذي نشر في 10 شباط/فبراير 2023. وتؤكد إسبانيا أن الاتفاق الدولي للضرائب وحماية المصالح المالية بين إسبانيا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق دخل حيز النفاذ في آذار/مارس 2021 وأنه لم يتم التحقق من الامتثال الكامل له.

19 - وتؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن جبل طارق يمتثل تماما لأحكام الاتفاق الدولي للضرائب وحماية المصالح المالية بين إسبانيا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق، وتشير إلى أن إسبانيا التزمت، عقب التوقيع على الاتفاق، برفع جبل طارق من قائمتها لمناطق الولاية غير المتعاونة في مجال الضرائب في غضون عامين من بدء سريان الاتفاق. وتأسف الدولة القائمة بالإدارة لعدم الوفاء بذلك الالتزام حتى الآن.

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

20 - ليس لدى جبل طارق موارد طبيعية معروفة، وهو يفتقر إلى الأراضي الزراعية. ويركز الاقتصاد بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل الأعمال المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافظات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار على الإنترنت. وفي الفترة 2023/2022، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجبل طارق 2,7 بليون جنيه إسترليني ويُقدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 517 80 جنيها إسترلينيا.

باء - الخدمات المصرفية والمالية

21 - وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويشمل النطاق التنظيمي جميع أشكال الخدمات المالية، أما تشريعاتُ جبل طارق وأنظمته وممارساته الإدارية، التي ترى الدولة القائمة بالإدارة أنها تمتثل للمعايير والالتزامات الدولية المنطبقة ومعايير الاتحاد الأوروبي التي قد يرغب جبل طارق في التقيد بها، فقد قُيّمت بشكل مستقل بواسطة الاستعراضات التي أجراها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات. ويشارك جبل طارق أيضاً في عملية تقييم المخاطر الوطنية واستعراض الأقران التي تقوم بها فرقة العمل. وفي كانون الثاني/يناير 2020، سُن قانون جديد للخدمات المالية لتزويد جبل طارق بإطار تنظيمي معزز.

22 - ويشكّل التهرب من دفع الضرائب جُرما أصليا ضمن جريمة غسل الأموال ويسري عليه مبدأ الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية لجبل طارق، بوصفها عضوا في مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية، بتبادل المعلومات مع الأعضاء الآخرين في المجموعة بصفة منتظمة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد كان لجبل طارق، في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023، علاقات تبادل معلومات ضريبية مع ما مجموعه 139 بلدا وإقليما، منها علاقات تبادل لا تزال سارية مع 134 بلدا وإقليما. ومنذ أيلول/سبتمبر 2015، تقدم المعلومات الضريبية إلى الولايات المتحدة، أول بلد أبرم معه جبل طارق اتفاقا من هذا القبيل، وفقا للاتفاق المتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات المبرم في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وقد كان هناك ترتيب مماثل مع المملكة المتحدة منذ أيلول/سبتمبر 2016، يطبق حاليا وفقا لاتفاق بشأن الازدواج الضريبي تم التوقيع عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2019 ودخل حيز النفاذ في آذار/مارس 2020. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه في أعقاب انتهاء الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، يتبادل جبل طارق تلقائياً المعلومات المتعلقة بالحسابات المالية مع جميع البلدان والأقاليم الموقعة، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بموجب اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة.

23 - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، وسعت المملكة المتحدة نطاق الصكوك التالية لتشمل جبل طارق: الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في عام 2020؛ والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية في عام 2022؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونقل جبل طارق أيضا توجيهات محددة صادرة عن الاتحاد الأوروبي تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

24 - واعتمد جبل طارق لوائح ملكية الانتفاع في حزيران/يونيه 2017. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أنشأ جبل طارق سجلاً لملكية الانتفاع النهائي للشركات والكيانات القانونية، وقد أصبح متاحا للجمهور.

25 - وفي 27 حزيران/يونيه 2022، حددت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية جبل طارق باعتباره إقليما خاضعا لرصد متزايد يعمل بفعالية مع فرقة العمل على معالجة أوجه القصور الاستراتيجية في نظامه لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، ويلتزم بإيجاد حل سريع لأوجه القصور الاستراتيجية المحددة ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها. وأشارت فرقة العمل، في بيان أصدرته في التاريخ

ذاته، إلى أن جبل طارق أخذ على عاتقه، في حزيران/يونيه 2022، التزاما سياسيا رفيع المستوى بالعمل مع فرقة العمل على تعزيز فعالية نظامه لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنه ينبغي لجبل طارق مواصلة العمل على تنفيذ خطة عمله. وفي بيان فرقة العمل الصادر في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قررت الفرقة مبدئيا أن جبل طارق قد أنجز خطة عمله إلى حد كبير وأن هناك ما يسوغ إجراء تقييم ميداني للتحقق من أن تنفيذ إصلاحات نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد بدأ وتجري مواصلته، وأن الالتزام السياسي اللازم لا يزال قائما لمواصلة التنفيذ في المستقبل.

26 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تتولى حكومة جبل طارق المسؤولية الدستورية عن فرض الضرائب، وتتعهّد نظاما ضريبيا عادلا ومنفتحا، وتلتزم التزاما كاملا بالمعايير الضريبية العالمية، والتعاون الدولي في المسائل الضريبية، ومكافحة غسل الأموال، والتهرب من دفع الضرائب، والأموال غير المشروعة، والفساد. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جبل طارق إقليم يخضع لرصد متزايد من جانب فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية فيما يتصل بأمرين اثنين هما تطبيق الجزاءات التنظيمية وتطبيق الأحكام النهائية المتعلقة بالمصادرة، على النحو الوارد في خطة عمل فرقة العمل. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن فرقة العمل أكدت في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أن جبل طارق قد استوفى خطة عمله وأن جبل طارق سيخضع الآن لتقييم ميداني.

جيم - النقل

27 - ينص الإطار السياسي المتفق عليه بين حكومتَي إسبانيا والمملكة المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 على أنه فيما يتعلق بالنقل الجوي والبري والبحري، يمكن أن تكون الأحكام الواردة في الصك القانوني المبرم بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، والذي يحدد علاقة جبل طارق بالاتحاد الأوروبي في المستقبل، مماثلةً للأحكام الواردة في اتفاق التجارة والتعاون المبرم بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يتضمن الصك القانوني أحكاماً بشأن تهيئة أجواء تكفل تكافؤ الفرص في مجال خدمات النقل وأحكاماً بشأن النقل الجوي والبري والبحري. وفي 8 كانون الثاني/يناير 2024، كانت مسألة النقل لا تزال موضوعاً للمفاوضات، علاوةً على تنقُّل الأشخاص، بما في ذلك تطبيق مجموعة صكوك شنغن، وحركة البضائع، بين جبل طارق وإسبانيا.

28 - ولا تزال المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسلامة الطيران وأمنه ذات الصلة بالمطار، وهو عبارة عن مطار عسكري متاح للرحلات الجوية المدنية، فيما تمسك وزارة الدفاع بمقاليد الأمور فيما يتعلق بجوانب عمل المطار المتصلة بالطيران العسكري وتتحمل المسؤولية التشغيلية عنها. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تنص التشريعات التي سنَّها برلمان جبل طارق على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقي بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترفض هذه المسؤولية. فإسبانيا ترى أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار هو تصرف غير قانوني، وأنه لا يمتثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مُدرج ضمن المناطق المتنازل عنها بموجب معاهدة أوتريخت. وتصر المملكة المتحدة، من جانبها، على أن سيادتها تمتد على كامل إقليم جبل طارق.

29 - ومضيق جبل طارق هو أحد المعابر المائية الرئيسية؛ إذ يستخدم العديدُ من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة المرافقَ المرفئية للإقليم. وحسب ما ذكرته المملكة المتحدة، فإنها تطبق مسافة ثلاثة أميال بحرية كحد لمياه جبل طارق الإقليمية البريطانية (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط

مع مياه إقليمية أخرى)، وذلك عملاً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرته إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها على مياهها الإقليمية التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق، باستثناء وحيد هو المياه داخل الميناء، التي تديرها المملكة المتحدة عملاً بالمادة العاشرة من معاهدة أوتريخت، على النحو الذي أعلنته إسبانيا إثر التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

30 - وتقوم الدولة القائمة بالإدارة بانتظام باعتراض طريق سفن الدولة الإسبانية، وبالاحتجاج لدى حكومة إسبانيا على عمليات التوغّل غير القانونية التي تقوم بها سفن الدولة الإسبانية في مياه جبل طارق الإقليمية البريطانية، وتحتكم في ذلك إلى المادتين 17 و 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لما يعنيه حق المرور البريء، وإلى اتفاقية اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحار.

31 - وتحتج حكومة إسبانيا بانتظام لدى الدولة القائمة بالإدارة على المضايقة التي تتعرض لها سفن الدولة الإسبانية في خليج الجزيرة الخضراء وغيره من المياه الإسبانية المحيطة بجبل طارق. فإسبانيا ترى أن هذه الأعمال تشكِّل انتهاكاً لحق المرور البريء، كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولاتفاقية اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحار، وتعرِّض حياة أفراد طواقم السفن وأمنهم للخطر. وعلاوةً على ذلك، تشير إسبانيا إلى أن السفن التابعة لدولتها تسيِّر دوريات في المياه، وتؤدي واجباتها بانتظام، ويحق لها أداء الأنشطة وفقاً لأنظمتها الوطنية.

دال - السياحة

32 - في عام 2022، زاد مجموع عدد الزوار الوافدين بنسبة 38,2 في المائة إذ بلغ 8,1 ملايين زائر، مقارنةً بعددهم الذي كان يبلغ 5,9 ملايين زائر في عام 2021. وقد بلغ عدد الزوار عن طريق الجو 829 185 زائراً، وعن طريق البحر 462 226 زائرا، وعن طريق البر 394 708 7 زائرا.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

33 - في تشرين الأول/أكتوبر 2022، كان عدد الوظائف في الإقليم يبلغ 150 31 وظيفة، أي بزيادة بنسبة 2,5 في المائة عما كان عليه الحال في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد كان توزيع هذه الوظائف بين القطاعات الصناعية الخمسة الكبرى على النحو التالي: 150 4 وظيفة في قطاع الأعمال المصرفية والمالية، و 810 3 وظائف في قطاع التشييد، و 799 3 وظيفة في قطاع ألعاب القمار والمراهنة، و 465 3 وظيفة في قطاع الصحة والخدمة الاجتماعية، و 816 2 وظائف في قطاع تجارة التجزئة والجملة. وكان عدد عمال الحدود يبلغ 150 14 عاملا (944 8 منهم ذكور و 206 5 إناث)، من بينهم أكثر من 800 8 من مواطني إسبانيا وأكثر من 500 2 من مواطني بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن معدل البطالة في عام 2022 كان يبلغ 0,18 في المائة لدى السكان المقيمين، و 0,12 في المائة لدى مجموع القوة العاملة التي تشمل عمال الحدود.

34 - وبعد 1 كانون الثاني/يناير 2021، وعملاً بالأحكام ذات الصلة من اتفاق الانسحاب، استمر عمال الحدود، في نطاق اتفاق الانسحاب والبروتوكول المتعلق بجبل طارق، في التمتع بنفس حقوق العمل والحماية الاجتماعية التي كانوا يتمتعون بها أثناء عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي.

باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

35 - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان لمجموعة مختلفة من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذُكر في ورقات العمل السابقة، تغطي مجالات مثل إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة أو حالة الوفاة بسبب العمل، وإعانات البطالة ومِنح وبدلات الأمومة، ومِنح الوفاة، ومعاشات كبار السن، واستحقاقات الأرامل، وبدلات الوصاية. وتوجد أيضاً مجموعة من الاستحقاقات والبدلات المقدَّرة بحسب الموارد المالية لتقديم الدعم للأسر والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

جيم - الصحة العامة

36 - الهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق مسؤولة عن توفير الخدمات الطبية والصحية في الإقليم، بما في ذلك الخدمات في محل الإقامة لكبار السن. وكانت ميزانية الحكومة للصحة والرعاية الاجتماعية للفترة 2024/2023 تبلغ 125,7 مليون جنيه إسترليني.

دال - التعليم

37 - التعليم في جبل طارق مجاني وإجباري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة والسادسة عشرة. ولغة التدريس هي الإنكليزية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، توجد في الإقليم 12 مدرسة ابتدائية (منها مدرسة خاصة واحدة) و 5 مدارس ثانوية (منها 3 مدارس خاصة)، علاوةً على كلية جبل طارق. وهناك مدرسة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4 أعوام و 16 عاماً ومركز حضانة وتدخل مبكر لذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال المتراوحة أعمارهم بين سنتين وأربع سنوات ملحق بالمدرسة. ويناهز معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم 100 في المائة. وقد افتُتحت جامعة جبل طارق في أيلول/سبتمبر 2015.

38 - وكانت ميزانية الحكومة المخصصة للتعليم للفترة 2024/2023 تبلغ 62,2 مليون جنيه إسترليني تشمل، على نحو ما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، نفقات تحسين المباني المدرسية التي تبلغ قرابة مليون جنيه إسترليني وثلاثة مبان مدرسية جديدة تم افتتاحها في أيلول/سبتمبر 2023. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد الطلاب الجامعيين حتى أيلول/سبتمبر 2023، بمن فيهم أولئك الذين يتابعون دراساتهم خارج جبل طارق، 144 1 طالباً.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

39 - تتولى الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

40 - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تبلغ ميزانية الشرطة الملكية لجبل طارق للفترة 2024/2023 ما قدره 17,1 مليون جنيه إسترليني، وهي تغطي تكاليف 258 ضابطاً و 34 موظفاً من موظفي الدعم. وفي الفترة 2023/2022، سجلت الشرطة الملكية لجبل طارق 488 3 جريمة (بزيادة عن الرقم في الفترة 2022/2021 البالغ 199 3 جريمة)، انتهت 910 جرائم منها إلى مقاضاة الجناة أو لفت نظرهم) (115 1 جريمة في الفترة 2022/2021).

واو - حقوق الإنسان

41 - ترد في ما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان السارية في جبل طارق: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم لعام 2006 فصلا عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن عملية توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل لتشملا الإقليم لا تزال جارية. وإضافة إلى ذلك، اعتمد برلمان جبل طارق، في تشرين الأول/أكتوبر 2016، قانون تعديل الزواج المدني لعام 2016، الذي أضيفت بموجبه أحكام تتعلق بزواج مثليي الجنس.

42 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ينص القانون المتعلق بالإعاقة لعام 2017 على تحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع. وتم تعديل قانون تكافؤ الفرص لعام 2006 في عام 2018 من أجل حماية المرضى من المعاملة الأقل رعاية، وتم تعديله في عام 2017 لتضمينه بعض الأحكام المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما عُدلت قوانين أخرى لجعلها متسقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن العملية ذات الصلة الخاصة بتوسيع نطاق الاتفاقية ليشمل الإقليم قد بدأت. وعُدِّل قانون الجرائم لعام 2011 في تموز/يوليه 2019 لينص على الإجهاض لأغراض طبية. وقد دخل قانون تعديل الجرائم لعام 2019 حيز النفاذ، بعد استفتاء أُجري في عام 2021 أيَّد فيه أكثر من 62 في المائة من المصوتين التعديلات المُدخلة على القانون. وفي عام 2023، أقر برلمان جبل طارق قانون إساءة المعاملة في المنازل الذي ينص على تعزيز إطار الحماية من إساءة المعاملة في المنازل.

سادسا - البيئة

43 - في عام 2022، وسّعت المملكة المتحدة نطاق تصديقها على اتفاق باريس ليشمل جبل طارق. وأعلن جبل طارق حالة طوارئ مناخية في أيار/مايو 2019، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019 بدأ نفاذ قانونه المتعلق بتغير المناخ لعام 2019. ويحدد القانون، وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أهدافا ملزمة قانونا لخفض الانبعاثات حتى عام 2045. كما زاد جبل طارق من تطوير استراتيجيته المتعلقة بتغير المناخ في

عام 2020. ووُسع نطاق تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ليشمل جبل طارق، مع بدء سريانه اعتباراً من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019..

44 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، بدأت حكومة الإقليم أحدث عملية لإرساء العقد المتعلق بتشييد وتشغيل محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في جبل طارق. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن شبكة الصرف الصحي في جبل طارق تستخدم مياه البحر، الأمر الذي يزيد من صعوبة تطبيق حلول مناسبة. وفي أيلول/سبتمبر 2023، تم اختيار مقدم العطاء المفضل للمحطة من خلال عملية مناقصة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تم تحديد موقع محلي للمشروع.

45 - وتشير إسبانيا إلى أن محكمة العدل الأوروبية أعلنت في حكمها الصادر في 4 أيار/مايو 2017 في قضية *المفوضية الأوروبية ضد المملكة المتحدة* أن المملكة المتحدة لم تفِ بالتزاماتها المتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية في جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترى أن المملكة المتحدة لم تفِ بأي من التزاماتها بشأن الأطر الزمنية المتعلقة بتشييد وتشغيل محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وتكرر تأكيد أن الموعد النهائي لإنجاز تشييد المحطة مؤجل منذ عام 2019 (انظر A/AC.109/2023/8، الفقرة 52، و A/AC.109/2022/8، الفقرة 51، وA/AC.109/2021/8، الفقرة 50، و A/AC.109/2020/8، الفقرة 44، و A/AC.109/2019/8، الفقرة 44). ولا تزال إسبانيا تشعر بالقلق من استمرار تلويث المياه غير المعالجة للمياه المحيطة بجبل طارق.

46 - وتشير إسبانيا أيضا إلى التزام الدولة القائمة بالإدارة بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن فيما يتعلق بجبل طارق، بصفتها دولة طرفاً فيها، تنفيذا كاملا، ولا سيما المادة 8 المتعلقة بالإبلاغ عن الحوادث التي تنطوي على مواد ضارة. وأشارت إسبانيا إلى أن عدم الإبلاغ عن هذه الحوادث إلى السلطات الإسبانية المختصة يشكِّل مخاطر على البيئة في المياه المحيطة بجبل طارق، التي تخضع لحماية خاصة بموجب قانون إسبانيا والاتحاد الأوروبي.

47 - وتشير المملكة المتحدة إلى أنه جرى توسيع نطاق المرفقات الأول والثاني والخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن في عام 1988 ليشمل جبل طارق، ونطاق المرفق الثالث في عام 1992، والمرفقين الرابع والسادس وبروتوكول عام 1997، في عام 2011؛ وأن أحكام التوسيع في عام 2011 طُبقت على أنظمة جبل طارق للشحن التجاري (منع التلوث من السفن) لعام 2009 بصيغتها المعدلة في أعوام 2011 و 2012 و 2020. وتشير أيضا إلى أن المياه المحيطة بجبل طارق تخضع لسيادة المملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبذلك فهي محمية بشكل صارم من التلوث بموجب قانون جبل طارق.

48 - وتعارض إسبانيا مشاريع مدافن القمامة والتشييد وسائر المشاريع في المناطق من جبل طارق التي لم يُتنازَل عنها بموجب معاهدة أوتريخت لأنها تتعارض مع القانون الدولي وبسبب تأثيرها السلبي على البيئة. ولذا فإن إسبانيا تؤكد معارضتها لمشروع تشييد يعرف باسم مشروع الساحل الشرقي لأنه يؤثر سلبا على المضيق الشرقي "Estrecho Oriental"، وهو عبارة عن منطقة ذات أهمية بيئية فائقة تقع في الجزء الشرقي من مضيق جبل طارق وتحيط بصخرة جبل طارق. والمضيق الشرقي هو منطقة خاصة لحفظ البيئة تشكل جزءا من شبكة من المناطق المحمية المخصصة للأنواع والموائل وتعرف باسم الطبيعة 2000 "Natura 2000"، على النحو الذي أعلنته المفوضية الأوروبية. وتعارض إسبانيا تحديد المياه الجنوبية

من جبل طارق باعتبارها منطقة في الشبكة الزمردية ذات أهمية خاصة لحفظ البيئة بموجب الاتفاقية المعنية بحماية الحياة البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية.

49 - وتؤكد المملكة المتحدة مجددا سيادتها على جبل طارق، بما يشمل المياه الإقليمية المحيطة به وتلاحظ أن مشاريع استصلاح الأراضي هي مسؤولية حكومة جبل طارق وأنه تم إجراء تقييمات للمخاطر. ولا تعترف المملكة المتحدة بصحة إدراج المضيق الشرقي باعتباره منطقة خاصة لحفظ البيئة وتلاحظ أن تصنيفه بهذه الصفة في هذا الصدد لا يغير السيادة أو الولاية أو السيطرة الإقليمية على المناطق الجغرافية، بما في ذلك المياه، ذات الصلة به. وتشير المملكة المتحدة إلى أن نطاق الاتفاقية المعنية بحماية الحياة البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية قد وُسّع في عام 2022 ليشمل جبل طارق وأن المياه الجنوبية لجبل طارق تشكل جزءا من الشبكة الزمردية ذات الأهمية الخاصة لحفظ البيئة بموجب الاتفاقية.

سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

50 - أسفرت المفاوضات التي جرت بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق في عام 2004. ولكن منذ عام 2010، لم تعقد أي اجتماعات للمنتدى. ومنذ عام 2012، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة المنتدى، وفي غضون ذلك، عرضت إجراء حوار مخصَّص غير رسمي يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية بالمسائل قيد المناقشة. وأعربت إسبانيا عن موقف مفاده أن المنتدى لم يعد موجوداً وينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة مخصَّصة للتعاون على الصعيد المحلي لما فيه مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثَّل فيها سكان كامبو جبل طارق وجبل طارق. ولكن، حتى كانون الثاني/يناير 2024، لم تكن أي محادثات مخصَّصة قد عقدت.

ثامنا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

51 - في عام 2023، عُقد اجتماعان للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار في لندن يومي 11 و 12 أيار/مايو و 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عندما استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار.

52 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الذي عقد في أيار/مايو، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة وراء البحار أن المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبقُ على شعوب الأقاليم الواقعة وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية دعم حقّ هذه الشعوب في تقرير المصير، فذلك مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

53 - وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة وراء البحار أنهم سيواصلون استكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وذُكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلب الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون رفعَ أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

54 - وفي الإعلان المشترك الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023 عقب الاجتماع الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن المملكة المتحدة ستدعم الحكومات المنتخبة ديمقراطيا في أقاليم ما وراء البحار، إذا رغبت في ذلك، في قبول مسؤوليات إضافية وقدر أكبر من الحكم الذاتي، إلى جانب المساءلة. وستتخذ المملكة المتحدة هذه الخطوات بما يتماشى مع مسؤولياتها السيادية والقانون الدولي، مع كفالة الوفاء بالالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذلك بموجب دستور كل إقليم من أقاليم ما وراء البحار.

55 - وفي الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أثناء الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن حكومة بلده تقيم مع أقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة عصرية الطابع تستند إلى الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيّا.

56 - وذكر أن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي داخليا، دون أن يستثنى من ذلك إلا احتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وذكر أيضا أن المجلس الوزاري المشترك يجتمعُ سنوياً لرصد أولويات العمل الجماعية وللدفع قدُما بها.

57 - وقال إن التزام المملكة المتحدة الطويل الأجل تجاه شعب جبل طارق لم يتغير، وإنها لن تبرم اتفاقات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعبّر عنها بصورة حرة وديمقراطية، كما لن تشارك في أية عملية تفاوض بشأن السيادة لا يكون جبل طارق راضيا عنها.

58 - وذكر أن حكومات المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا اتفقت، عقب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، على إطار سياسي بشأن الترتيبات المستقبلية المتعلقة بجبل طارق يخدم مصالح جميع الأطراف. وقال إن المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي قد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وإن حكومتي المملكة المتحدة وجبل طارق تعملان جنبا إلى جنب لإبرام معاهدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن (انظر A/C.4/78/SR.8).

باء - موقف حكومة الإقليم

59 - في الجلسة الثامنة عشرة للجنة الرابعة، المعقودة في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ذكر نائب الوزير الأول لجبل طارق، في جملة أمور، أن الأمم المتحدة لم تقم بعدُ بأي انخراط ذي مغزى، على الرغم من أن الدولة القائمة بالإدارة قد ذكرت علنا أنها تؤيد جبل طارق في سعيه لإنهاء الاستعمار.

60 - وذكر أن جبل طارق ملك لشعبه ولن يتنازل أبدا عن أي جزء من سيادته وأن الأجيال المقبلة قد ترى جبل طارق بشكل مختلف، من خلال منظور الديمقراطية وحقوق الإنسان، بدلا من اعتباره مجرد موضوع للطموح الإقليمي. وقال إن جبل طارق لا يمكن ببساطة نقله من قوة استعمارية إلى أخرى. وذكر أنه ينبغي للجنة أن تفي، في العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار، بولايتها بوضع خطة لإنهاء استعمار جبل طارق وأنه يجب السماح لشعب جبل طارق بتقرير مستقبله (انظر A/C.4/78/SR.13).

جيم - موقف إسبانيا

61 - في الجلسة الثانية للجنة الرابعة، المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ذكرت ممثلة إسبانيا أن المملكة المتحدة احتلت جبل طارق عسكريا، خلال حرب الخلافة الإسبانية، وأنه بموجب معاهدة أوتريخت لعام 1713، أُجبرت إسبانيا عن التنازل للمملكة المتحدة عن بلدة وقلعة جبل طارق لا غير، إلى جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل عن الولاية الإقليمية. ومع ذلك، وبعد الغزو العسكري لجبل طارق، طردت المملكة المتحدة السكان الأصليين واحتلت بعد ذلك البرزخ المجاور بصورة غير مشروعة، وشيدت سياجا حوله في عام 1909. وفي عام 1934، أضافت مدرجا للطائرات، تم تحويله في عام 1938 إلى مطار عسكري يمتد لأكثر من نصف كيلومتر في المياه الإقليمية لإسبانيا. ويتبين تماما بموجب أحكام معاهدة أوتريخت أن إسبانيا تحتفظ بالسيادة على برزخ جبل طارق والمياه المحيطة به وعلى مجاله الجوي.

62 - وقالت إن الجمعية العامة واللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تدعو إسبانيا والمملكة المتحدة منذ أكثر من نصف قرن إلى بدء مفاوضات بشأن إنهاء الحالة الاستعمارية لجبل طارق. وقالت إن وفد بلدها يكرر الإعراب عن استعداده للقيام بذلك وتأييده للمبدأ القانوني المتعلق بإنهاء استعمار جبل طارق الذي وضعته الجمعية العامة من خلال مجموعة من القرارات، بما فيها القرار 2231 (د-21)، الذي دعت فيه الجمعية الطرفين إلى مواصلة مفاوضاتهما وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة الإسراع، دون أي عائق وبالتشاور مع حكومة إسبانيا، في إنهاء استعمار جبل طارق؛ وفي القرار 2353 (د-22)، الذي قررت فيه الجمعية أن عملية إنهاء الاستعمار ينبغي أن يحكمها مبدأ السلامة الإقليمية؛ وفي القرار 2429 (د-23)، الذي طلبت فيه الجمعية من الدولة القائمة بالإدارة إنهاء الحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق في موعد لا يتجاوز 1 تشرين الأول/أكتوبر 1969.

63 - ومضت تقول إن المسألة الأساسية هي الوجود العسكري البريطاني، الذي يتعارض مع قرارات الجمعية العامة. بيد أن الدولة القائمة بالإدارة تجاهلت مبدأ الأمم المتحدة. وأجرت استفتاء في عام 1967 بشأن مسائل السيادة دون مشاركة الأمم المتحدة، وهو ما أدانته الجمعية العامة في قرارها 2353 (د-22). وكانت الجمعية العامة واضحة في إنكار وجود حق مزعوم لشعب جبل طارق المزعوم في تقرير المصير. وبإعلان بروكسل الصادر في عام 1984، ردت المملكة المتحدة بالمثل على رغبة إسبانيا في الدخول في عملية تفاوض، ولكنها قاطعتها فيما بعد من جانب واحد. وأضافت أن بلدها طالب، عاماً بعد عام، بإعادة فتح هذه العملية.

64 - وقالت إن مسألة جبل طارق ليست مجرد مسألة احتلال غير مشروع أو انتهاك للسلامة الإقليمية. فوجود جيب استعماري في بلدها تترتب عليه آثار ضارة في الاقتصاد والبيئة والأمن، ولا سيما في منطقة كامبو جبل طارق. ولقد أدى النظام الضريبي الخاص في جبل طارق إلى إحداث أوجه خلل خطيرة في الاقتصاد المحلي، بطرق منها الاتجار غير المشروع، على حساب ازدهار المنطقة وتحصيل الإيرادات الضريبية في إسبانيا والاتحاد الأوروبي. وأضافت أن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وانتهاء العلاقة الفريدة بين جبل طارق والاتحاد الأوروبي، عن طريق الدولة القائمة بالإدارة، هما بمثابة فرصة لمحاولة حل كثير من المشاكل الناشئة عن الحالة الاستعمارية. ويرى وفد بلدها أن هناك إمكانية لتحقيق الرخاء في المنطقة، شريطة أن يتسنى إنشاء إطار عادل.

65 - وأشارت إلى أن إسبانيا والمملكة المتحدة توصلتا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى تفاهم يفترض أن يشكل الأساس لاتفاقٍ بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في المستقبل بشأن جبل طارق، يتمثل هدفه النهائي في إنشاء منطقة يسودها الازدهار المشترك. بيد أنه ينبغي ألا يُفهم أي حكم من أحكام ذلك التفاهم ولا أي تدبير يُتخذ لتنفيذه على أنه إشارة إلى حدوث تغيير في الموقف القانوني لإسبانيا فيما يتعلق بالسيادة والولاية على جبل طارق. ولا تزال إسبانيا منفتحة على الحوار (انظر A/C.4/78/SR.2).

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

66 - في عام 2023، لم تجرِ أي مفاوضات ثنائية في إطار عملية بروكسل، وهي عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. وقد أوضحت حكومة المملكة المتحدة، في ديباجة دستور جبل طارق لعام 2006، أنها "لن تدخل أبدا في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعبّر عنها بصورة حرة وديمقراطية". وعلاوةً على ذلك، أعلنت المملكة المتحدة أيضا أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، وأنها لن تدخل أبدا في أية عملية مفاوضات بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

67 - وواصلت حكومة إسبانيا المطالبة باستئناف المحادثات الثنائية بشأن السيادة مع حكومة المملكة المتحدة. وهي ترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي كرسته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تعهدت به مع إسبانيا في إعلان بروكسل لعام 1984.

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

68 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وافقت حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق على الاتفاق بشأن تنفيذ بروتوكول جبل طارق الملحق باتفاق الانسحاب ومذكرات التفاهم المتصلة به، الذي أكدا فيه من جديد دستور عام 2006، وكون الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة جبل طارق ستبقى كذلك، ونيتهما في ضمان تنمية الروابط القيّمة والتاريخية بين المملكة المتحدة وجبل طارق وتعميقها واستدامتها.

69 - واعترفت المملكة المتحدة وجبل طارق كلاهما بأن دستور جبل طارق ينص على علاقة دستورية معاصرة وناضجة بين الجانبين. وتعتقد حكومة جبل طارق أن من المهم استعراض دستور عام 2006، بالاشتراك مع المملكة المتحدة، لتحديد المجالات التي تستوجب إحراز مزيد من التقدم أو التي تستدعي التغيير بالقدر اللازم والمناسب. وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض النظر في قضايا حقوق الإنسان ومسألة رفع اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أنشأ برلمان جبل طارق، في آذار/مارس 2016، اللجنة المختارة المعنية بالإصلاح الدستوري بغرض تحديد التغييرات التي من الضروري أو المستصوب إدخالها على دستور عام 2006. وأعيد تشكيل اللجنة المختارة في كانون الأول/ديسمبر 2019 وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي الوقت الذي أعربت فيه المملكة المتحدة عن آرائها بشأن آليات رفع الاسم من القائمة، فقد أشارت الحكومتان كلتاهما إلى أن المملكة المتحدة ملزَمة، بموجب المادة 73 (هـ) من الميثاق، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع اسم إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

70 - في 12 حزيران/يونيه 2023، قررت اللجنة الخاصة أن تواصل نظرها في المسألة في دورتها لعام 2024 وأن تحيل الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية من أجل تيسير نظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

71 - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق في جلساتها الثانية والثامنة والثالثة عشرة المعقودة في 2 و 8 و 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي استمعت فيها إلى بيانات من ممثلي إسبانيا والمملكة المتحدة ونائب الوزير الأول لجبل طارق، على التوالي. وفي الجلستين الثانية والثامنة، المعقودتين في 2 و 8 تشرين الأول/ أكتوبر، مارس ممثلا إسبانيا والمملكة المتحدة حق الرد (انظر A/C.4/78/SR.2 و A/C.4/78/SR.8 و A/C.4/78/SR.13).

72 - واعتمدت اللجنة الرابعة، في جلستها الثالثة عشرة، المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر، بدون تصويت، مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق (انظر A/C.4/78/L.3) قدّمته رئيسة اللجنة (انظر A/C.4/78/SR.13).

عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

73 - في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، اعتمدت الجمعية العامة، بدون تصويت وبناء على توصية اللجنة الرابعة، المقرر 513/78 بشأن مسألة جبل طارق. وفي ذلك المقرر، فإن الجمعية، إذ أشارت إلى مقررها 533/77 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2022:

(أ) حثت حكومتيّ إسبانيا والمملكة المتحدة على أن تتوصلا، مراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطلقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقا من روح الميثاق؛

(ب) أحاطت علما برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار؛

(ج) أحاطت علما بموقف إسبانيا الذي مفاده أن المنتدى الثلاثي للحوار لم يعد قائما وأنه ينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة للتعاون المحلي يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق؛

(د) رحبت بالجهود التي يبذلها الجميع لحل المشاكل ومواصلة العمل بروح من الثقة والتضامن، من أجل إيجاد حلول مشتركة والمضي قدما في المجالات ذات الاهتمام المشترك للتوصل إلى علاقة تقوم على الحوار والتعاون.